المحاضرة الأولى: نشأة السياسة العامة وتطورها

بداءة:

تشكل الظاهرة السياسية امتدادا طبيعيا يرتبط بحياة الإنسانية و المجتمعات حيث بدأت هده الظاهرة مع بداية وجود الانسان و تطورت مع تطور حياته و انخراطه في المجتمعات على مر الأزمان فكان الاهتمام بقضايا تطور المجتمعات وسبل تنظيمها و انصهارها في شكل معين من اشكال الدولة يمثل جل العناية المكثفة التي اولتها الدراسات الفلسفية للفلاسفة و العلماء و المفكرين السياسيين وقد تجلى هذا الاهتمام في ذلك الجهد التقليدي الذي استمر بادئ ذي بدء قديما لحين بلوغ الحياة الاجتماعية و الانسانية منتصف القرن التاسع عشر حينما كانت معظم الجامعات الاوربية آنذاك تدرس السياسة و الحكم كفرع من فروع الفلسفة الاخلاقية.

وقد شهدت الفترة بين الحربين العالميتين تطورا مرحليا هاما في مفهوم السياسة العامة جراء شيوع نتاجات و تجارب المدرسة السلوكية و بروز التوجه السلوكي لعلم السياسة الحديث الذي صب اهتمامه اولا على السلوكيات المصاحبة لأعمال الحكومة و تحليلها و دراسة القواعد النفسية او الاجتماعية لسلوك الافراد و الجماعات ودراسة محددات التصويت في الانتخابات و النشاطات السياسية الاخرى ووظائف الجماعات المصلحية و الاحزاب السياسية و عمليات التوزيع المختلفة و السلوك التصارعي بين السلطة التشريعية و التنفيذية و القضائية وقد اعتمد هذا المدخل على الية واضحة لوصف العمليات السياسة العامة وشرح الأسباب و النتائج لأنشطة الحكومة و التركيز على وصف واضح لمضمون السياسة العامة من خلال تحليل اثر القوى السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية فضلا عن تقويم نتائج السياسات العامة على المجتمع المتوقعة وغير المتوقعة.

وتعاظم الاهتمام بموضوع السياسة العامة بعد الحرب العالمية الثانية حين جرى التركيز على مفهوم السياسة العامة وكيفية بلورتها و التبصر في اهدافها ومضامينها و اساليب تنفيذها ضمن اطار تحليلي بحسب الاولويات و الامكانيات المتوفرة بفعل تنامي الاصوات المنادية بضرورة تدخل الدولة كمحرك للنشاط الاقتصادي القومي و توجيه الموارد الاقتصادية بسد حاجات عموم المواطنين و لأجل استيعاب النمو المتزايد في الخدمات المطلوبة و ضرورة توفيرها و تحقيقها كالتعليم و الصحة و المواصلات و اقامة الجسور و توفير فرص العمل و تنظيم التجارة و اقامة الصناعات و تأميم المشروعات و المنتجات و غير ذلك مما يتعدى حدود القطاع الخاص و قدراته الخدمية و يستدعي بالمقابل نهوض الدولة بمؤسساتها الحكومية لغرض القيام بذلك والاضطلاع به في اطار السياسة العامة وكانت هذه الضرورات تشكل مطلبا هاما بالنسبة للدول النامية التي حظيت بالاستقلال الوطني و السياسي عن الحكم الاجنبي و سعيها في مباشرة بنائها الاقتصادي و التنموي و تحسين اوضاعها المتردية من خلال اشرافها على وضع و تنفيذ العديد من السياسات العامة الشاملة في المجتمع وهذه الاسباب هي التي جعلت السياسة

العامة ذات اهمية متقدمة في الحياة المجتمعية و بوصفها المحور الفاعل في دراسات علم السياسة و ابحاثه و توجيهاته.

وكان من نتائج المجهود الفكري لسنوات الخمسينات للقرن العشرين انبعاث و بروز مصطلح علم السياسة العامة بطابعه الفكري و التجريبي الذي تبلور بفضل الجهود الفكرية لعالم الاقتصادي السياسي هارولد دي لاسويل HARLOD D.LASSEL الذي قدم من خلال كتابة الموسوم السياسة من يحوز على ماذا؟ متى؟ وكيف ؟ أساسا للعمليات التبادلية والتوزيعية للقيم والمنافع المتضمنة في رسم السياسات العامة و تنفيذ عملياتها.

وبصورة عامة فإنّ علماء السياسة اليوم قد حولوا اهتماماتهم إلى دراسة قضايا السياسة العامة و برزت من خلال ذلك دراسات عدة تولي اهتماما بالمؤسسات السياسية والسلوك السياسي والمؤثرات الثقافية والاجتماعية والشخصية على السياسة فضلا عن الاهتمام ببنية المؤسسات الحكومية وممارساتها وبدور المؤسسات السياسية غير الحكومية والمؤسسات الأهلية والأفراد في صنع السياسة العامة الى جانب معالجة السياسة العامة المقارنة وحاليا هناك موضوعات خاصة في الجامعات الغربية تدرس بوصفها محاور مستقلة تعنى بها العلوم السياسية مثل:

-سياسة التمدن

-سياسة الرفاه

-سياسة مكافحة الجريمة

-سياسة حماية البيئة

-سياسة الحريات العامة

وخلال **مرحلة التسعينات وما بعدها** وانتقالا إلى متطلبات القرن الحادي و العشرين حيث حصلت تبدلات في دور الدولة و ارتفاع مستويات التفاعل بين مؤسسات ومنظمات القطاعين الخاص و العام فضلا عن تزايد و تعاظم الادوار للشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية وكذلك المنظمات غير الحكومية الدولية في صياغة الاولويات للسياسات العامة وتحديد مساراتها وقد ساعد على تبلور هذا الدور التغيير في مفهوم السيادة و التسارع في الانجازات المعلوماتية وفي ثورة الاتصالات التي منحت المنظمات الدولية غير الحكومية مثل منظمات حقوق الانسان و القدرة السريعة على التدخل في السياسات العامة الداخلية للدول ومن ثم التأثير في مضامين هذه السياسات و تعديلها او تغيير توجهاتها و ظهرت كتابات جديدة تركز على دور الفاعلين الجدد في السياسات العام و عن دور الشركات الكبرى و منظمات حقوق الانسان للتأثير في بعض السياسات العامة وعن دور ما يسمى القطاع الثالث المنظمات غير الحكومية في صنع السياسة العامة.

وهذا كله قد أسهم في بلورة الاتجاهات الحديثة التي ترى أنَّ السياسات العامّة ما هي إلّا محصلة متجمعة للتفاعلات الرسمية وغير الرسمية بين عدد من المؤثرين و الفاعلين على المستويين المحلي و المركزي و السياسات العامة في ضوء ذلك تعبير عن ارادة الفاعلين و المؤثرين الذين هم عادة ما يكونون اعضاء في شبكة منتظمة صارت تعرف اليوم باسم شبكة السياسة POLICY NETWORK

أولًا: نشأة وتطور حقل دراسة السياسة العامة:

السياسة العامة نشأت لتحل مشاكل المجتمع، وإصلاح أحوالهم. يقول Birkland : وإن كانت دراسة السياسة العامة ذات تاريخ طويل، إلّا أن الدراسة المنتظمة للسياسة العامة تعتبر وليدة القرن العشرين.
دراسة السياسة العامة علم حديث النشأة سريع النمو خصوصاً بالمقارنة بعلوم أخرى مثل علم السياسة الذي ترجع أصوله لأكثر من ألفي عام.
وتعتبر العوامل التالية أهم الدوافع الفكرية التي ساعدت على نشأة وسرعة نمو دراسات السياسة العامة[1].

1 / قيام الثورة البلشفية ونظامها الماركسي الشيوعي في عام 1917، وما تلاه من أزمات اقتصادية وسياسية حادة، ابتداء بالكساد الكبير الذي شل الاقتصاد الكلاسيكي الغربي في بداية الثلاثينات؛

2 / ظهور كتاب كينز المنادي بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لإخراجه من الكساد ومعلنا بذلك خروجه عن الخط الكلاسيكي؛

3 / الحرب العالمية الثانية المدمرة، ثم ظهور الأنظمة الاقتصادية المختلطة، وانتهاء باستقلال الدول المتخلفة الفقيرة عظيم الأثر في إحداث تغييرات جوهرية في التفكير الخاص بدور الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي والاجتماعي الوطني، وتوفير المعيشة الكريمة لجميع المواطنين، بدلا من تركها لتدبير قوى السوق الحرة واليد الخفية كما تبشر به الرأسمالية.

4 / لقد كان من نتائج هذه التطورات انقسام دول العالم إلى مذهبين اقتصاديين: مذهب رأسمالي ومذهب اشتراكي، واستخدام السياسات العامة بشكل واسع من قبل المذهبين في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، وإن كان استعمالها أعمق وأشمل من قبل المذهب الاشتراكي.

5 / كما هو متوقع من أصول المذهبية الاقتصادية الرأسمالية تحريم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وترك تدبير مصيره إلى قوى العرض والطلب في سوق المنافسة الحرة، ويد آدم سميث الخفية. ولكن سرعان ما أصبحت السياسة العامة –وإن اختلفت تطبيقاتها– جزءا مهما كذلك من السياسات الاقتصادية والاجتماعية العامة للدول الرأسمالية الغربية كاستجابة لمطالب شعوبها في تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية، والتقليل من حدة سوء توزيع الدخل أو الثروة التي تعتبر سمة لنظامها الاقتصادي الرأسمالي. وحتى البنك الدولي الرأسمالي في فلسفته اعترف أخيرا بدور وفاعلية **السياسات العامة للدولة في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي في دول شرق آسيا.**

---

[1] لزهر بن عيسى، « نشأة السياسة العامة»، محاضرات في مقياس تحليل السياسات العامة، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثانية ليسانس جذع مشترك علوم سياسية، الموسم الجامعي: 2012-2013، ص ص 10-11.

6 / وها نحن اليوم نشهد ونعيش تغيرات جديدة في ظل عصر العولمة (القولبة) الذي فرض علينا من قبل العالم الغربي الرأسمالي. هذه العولمة، بنظامها الرأسمالي العالمي الجديد، فرضت علينا سياسات عامة عالمية متمثلة في تسليم أمور حياتنا إلى قوى نظام السوق الحرة، وتحرير التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي للشركات عبر–الوطنية، والتي فرضت علينا العودة إلى لوحة التخطيط من جديد لإعادة هيكلة سياساتنا العامة ونظم اقتصادياتنا.

كما أنّ منشأ السياسة العامة غالبًا يكون بسبب:

* احتياج الذي يتطلب تدخل الحكومة لمعالجته.
* استجابة أو محاولة حكومية لعلاج مشكلة عامه أو توفير حاجة أو تحقيق هدف بالمجتمع.

فالحكومة تلجأ لرسم السياسة العامة لأسباب كثيرة منها العمل على علاج علل اجتماعية كالفقر، والجهل أو لمحاولة تحقيق أهداف إيجابية للمجتمع مثل عدالة **توزيع الثروة** أو تكوين **الوظائف العامة les fonctions publiques.**

والحقيقة هي أين ما وجد المجتمع الإنساني كما يعلّمنا ابن خلدون في مقدمته، لابدَّ لهُ من سياسة عامة للتعاون على توفير الغذاء ودفع الأعداء ولكن السياسة العامة كما نعرفها اليوم في العالم الغربي كانت وليدة ضغط حاجة الزمن[1].

بعبارة أخرى تنشأ السياسة العامة نتيجة وجود مشكلة عامه تتطلب تدخل حكومي، وحيث إنَّ المشكلة هي جوهر السياسة العامة وتعرف بأنَّها: **حاجات إنسانية تسببت في عدم رضا وحرمان أو ظلم يتطلب تعويض عادل أو علاج كما تعرف المشكلة بأنها حاجات إنسانية تتطلب عاجلاً.**

أقسام المشاكل:

1– مشكلة شخصية تتعلق بفرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد.

2– مشكلة اجتماعية وهي أعلى من المشاكل الشخصية.

3– مشاكل عامة وهي أعلى المستويات.

وتُعبِّرُ السِّياسة العامة بحكم تعريفها محاولة حكومية لحل المستوى الثالث فقط من المشاكل وهي المشكلات العامة إذ لا ترسم سياسات عامة لعلاج المشاكل الخاصة والاجتماعية حتى ولو أستدعى حلها تدخلاً حكومياً؛ باعتبار أنَّ أهميتها وأثارها محدودين، لذي يقصد بالسياسة العامة العلاج التي تتخذه الحكومة أو تعتزم اتخاذه بقصد حل مشكلات عامة تؤثر في المجتمع ككل، ولذلك يمكن تمثيل أنموذج كيف ترسم السياسة العامة من خلال الشكل التّالي:

[1] لزهر بن عيسى، مرجع سابق، ص 10.

نموذج المدخلات المخرجات

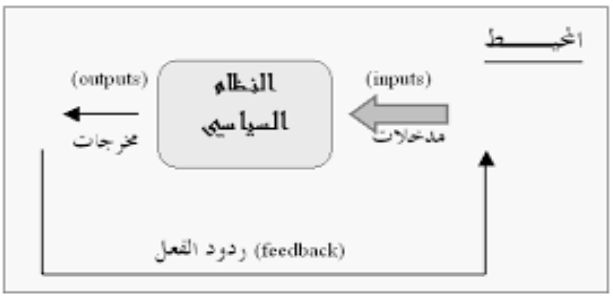

المصدر : الصادق عماره، النظام السياسي الاردني، 2005

المصدر: https://bit.ly/3HGNCBg

أما مصادر المشاكل التي تؤدي بالحكومة لقرار وإقرار سياسات عامه فقد يكون من المفيد لشرحها أن تستعرض طبيعة ومميزات المجتمع الحديث وبعض الدوافع التي تؤدي بأفراده لاعتماد المتزايد على الحكومة لحل مشاكلهم. ويمر المجتمع البشري بتطورات بدأت مع تكوينه وتستمر إلى أن يقضي الله أمراً كان مفعولا.

إلَّا أن مدى ونوعية وعمق هذه التطورات تتزايد بصورة مستمرة تتناسب طردياً مع تعداد سكانه وطموحات دولة السياسة وقد بلغ التطور الذي يعتلي كل جوانب الحياة في المجتمع الحديث بدرجة فائقة خصوصاً في النصف الثاني من القرن العشرين مما خلق للمجتمعات الدولية مشاكل عديدة تفرض نفسها وتطالب الحكومة بحلها.

وقد يكون من أهم مسببات هذا العجز ذلك التعقيد المتزايد في حياة المجتمعات البشرية نتيجة عوامل كثيرة قد لايكون أهمها أربعة أنواع من الضغوط المتزايدة المترابطة التي يعتمد أحدهما على الأخر وهي:

1- ضغوط سكانية ناشئة من الزيادة المستمرة في تعداد السكان.
2- ضغوط طموحيه تتمثل في الزيادة المستمرة في المطالب لدى الأفراد والجماعات.
3- ضغوط اقتصادية ناتجة عن الحدود الموضوعة لموارد المجتمعات الدولية.
4- ضغوط سياسية وعسكرية تسعى لتحقيق طموحات شعبها.

كل هذا يمثل ميزه خاصة بالغة الأهمية يتمتع بها بدرجات تتفاوت من دولة لأخرى.

المواطن في المجتمع الديمقراطي ليس فقط بالمواطن من الجيل السابق ولكن أيضاً بالمقارنة بالمواطن في المجتمعات الأقل أو غير الديمقراطية، إلا أن هذه الميزة ترتب عبئاً كبيراً على المواطن في المجتمع الديمقراطي إذ أن عليه مسؤولية ممارسة صلاحيات سياسية كعضو مسئول في مجتمع يشارك أفراده في حكم أنفسهم في أنفسهم ولأجل أنفسهم.

وممارسة هذه الصلاحيات تفرض عليه أموراً عديدة منها:

1- الإدراك الواعي بمختلف أنواعه وإبعاد المشاكل التي تواجهه كفرد.
2- قدرة على فهم خلفية هذه المشاكل وأبعادها.

3- معرفة بالسياسة العامة التي تتخذها الحكومة.

4- وعياً بالنظام السياسي وأسلوب العمل الحكومي.

5- أدارك لكيفية العمل من خلال النظام السياسي القائم.

6- الرغبة في واستعداد ممارسة صلاحيات المواطن السياسية الشرعية بقصد الوصول لعلاج المشاكل التي تواجه المجتمع.

إنَّ التوسع الكبير في نشاط الحكومة في العصر الحديث هو نتيجة وجود مشاكل تواجة المجتمع تتطلب لحلها تدخل حكومي وهذه المشاكل قد تتخذ الأشكال الآتية:

1- شكل تضارب مصالح

2- صراع طبقي

3- استغلال اقتصادي

4- سوء توزيع الثروة

5- عدم وجود العدالة

6- الحاجة للتعليم والصحة والإسكان والحماية داخلياً وخارجياً.

والأسلوب الذي نتبعه لهذه المطالب وحل هذه المشاكل هو إصدار قرارات سياسية عامة، ومن هذا يتضح أن هذه السياسات العامة تتناول كافة جوانب الحياة في المجتمع من دفاع لعلاقات دولية وتعليم وصحة ورعاية اجتماعية فكل من هذه المجالات يمثل مشكلة يعجز أفراد المجتمع عن حلها.

ثانيًا: ماهية السياسة العامّة:

أولًا: تعريف السياسة[1]:

لغة:

السياسة لغة: هي لفظة إغريقية تعنيpolice بالغة العربية: المدينة شؤون المدينة، ثم انتقلت هذه اللفظة إلى باقي اللغات حيث نجد مثلا أنها إنتقلت إلى الفرنسية، استعمال كلمة سياسة بمفهومين le politique و la politique بصيغة المذكر وبصيغة المؤنث فبصيغة المذكر تشير إلى كل النشاطات التي تقوم بها الدولة و كذالك تعني المجال الاجتماعي الخاص بالمصالح (الشؤون) العامة والتي تكون مسيرة من طرف سلطة، أما السياسة بالصيغة المؤنثة فهي تشير إلى الجانب النزاعي(الصراعي) و كذالك تشير إلى الفضاءات المتعلقة بالمنافسة السياسية و بالتالي إلى الحكم.

أمّا من طرف اللغة الانجليزية نجد نفس التقسيم Policy، politiques والمقصود بها كل السياسات التي ترسم من طرف السلطة السياسية politics ويقصد بها المنافسة السياسية.

[1] لزهر بن عيسى، مرجع سابق، ص ص 02-03.

السياسة بالمفهوم العربي:

الشأن العام أو السياسة والقيادة.

السياسة: إقتصر مفهومها على صيغة أو لفظة واحدة السياسة و المقصود بها الجانب الايجابي التسيير التنظيمي للظاهرة السياسية أي إصلاح المجتمع و إقامته.

إصطلاحا في اللغة العربية: هي تسيير الجماعة أي قيام أمر الناس أي الاهتمام بشؤون الناس والاهتمام بالشأن العام.

إنطلاقا من هذه التعاريف يمكن أن نسميها علم و فن تلك التعاريف الإغريقية، عربية، فرنسية، إنجليزية يمكننا أن نقول أن السياسة علم.

إن السياسة علم و فن أي هي ثنائية متكاملة أي السياسة لها بعدان: بعد علمي وبعد فني:

1)- السياسة كعلم: يعني أن العلم الذي يهتم بإدراك الحقائق و يستعمل المناهج العلمية كالتفسير والتحليل والتنبؤ وغيرها من المناهج للوصول إلى نتائج وأحكام تكون قريبة من الدقة نسبيا وعليه فهي المعرفة المنهجية التي تتعلق بالنشاط السياسي، بتعبير آخر هي محاولة جعل الظاهرة السياسية خاضعة إلى الدراسة العلمية بحيث يكون التطبيق يتماشى والطبيعة الإجتماعية وبالتالي يمكن تعريف علم السياسة انه ذالك العلم الذي يدرس النشاطات التي تقوم بها الدولة على المستوى الرسمي لتنظيم و معالجة القضايا الداخلية و الخارجية.

بعبارة أخرى هناك من يقول بأنه علم الدولة لأن الدولة هي أكبر مؤسسة يمكن أن نجد فيها السياسة أو ممارسة السياسة كما أنه هناك من يعتبر علم السياسة هو علم للسلطة لأن السلطة تعتبر أساس الظاهرة السياسية سواء داخل الدولة أو حتى المنظمة و هناك من يرى أن فكرة السلطة تعبر عن العلاقة الموجودة بين الحكام و المحكومين كما ظهر فريق آخر يقول أن علم السياسة هو العلم الذي يعبر عن القوة (هو علم القوة).

فعلم القوة هو العلم الذي يحلل الظواهر المتعلقة بالسلطة والدولة والقوة وبهذا نجد أن علم السياسة يقسم إلى قسمين هو علم الدولة وعلم السلطة.

2)- السياسة كفن:

يتمثل فن السياسة في الهواية والخبرة و نقول أن البعد الفني يتمثل في الهواية و الخبرة فليس لكل الأفراد وصناع القرار وراسمي السياسة ملكة رسم السياسة لكن هذا الأمر لا ينبغي أن يكون السياسي دارس لها ومطلع عليها بل يجب أن يتوفر له الرغبة أي حب الممارسة السياسية بمعنى آخر هواية السياسة.

3)- السياسة كممارسة:

عبارة عن نشاط حكومي من أجل تحقيق الأهداف المنشودة من ناحية أخرى قد تبتعد الممارسة السياسية في بعض الأحيان عن الأفكار والنظريات بمعنى، أنها تعتمد على الواقع و لهذا فالممارسة تتنوع وفقا لطبيعة الأنظمة السائدة و باختلاف وظائف كل نظام و تعدد الهيئات.

السياسة كممارسة تتنوع بكونها نشاط عملي حكومي من جهة ومنافسة من جهة أخرى.

4)- السياسة كنشاط:

إستعمال الإمكانيات و الوسائل المتوفرة و تسخيرها لتحقيق الأهداف المنشودة من طرف النظام السياسي.

هذا النشاط يعتبر الوظيفة الرئيسية للهيئات والمنظمات والأجهزة لها السلطة على كافة الأشخاص الذين يقودون إقليما معينا والهدف من النشاط هو حل المشاكل العامة المشتركة سواء كانت هذه المشاكل مادية أو معنوية فهده الوظيفة تسعى إلى الحفاظ على النظام.

5)- السياسة كمنافسة:

وهي تعني الصراع بين أطراف عديدة في المجتمع من أجل الوصول إلى السلطة و بالتالي الوصول إلى القيادة و هذا الصراع يجب أن يحترم القوانين و خاصة المؤسسات الرسمية فقد تتمثل المنافسة في طرق تولي السلطة أو القيادة مثال عبر الإنتخابات أو عبر ما يسمى بالطرق المشروعة فالسياسة هنا هي منافسة من أجل الوصول إلى من يصنع القرار،فالسياسة كمنافسة تعني محاولة البلوغ إلى السلطة حيث يكون ذالك لدى الجميع.

من هذه التعاريف التي أشرنا إليها نستنتج مجموعة من المصطلحات، وهي أنّ كل من القوة، السلطة، النشاط، الممارسة، الصفة العمومية، الفعالية، هي عناصر السياسة من كل هذا يمكننا أن نقول أن السياسة العامة هي التي تهتم بهذه العناصر من أجل تحقيق المصلحة العامة.

ثانيًا: تعريف السياسة العامة:

من الظواهر المميز للحياة في المجتمع الحديث امتداد سلطة الحكومة – أياً كان نوعها – لكافة جوانب حياة ونشاط أفراد المجتمع. فالمواطن يخضع لسيطرة ونفوذ حكومي متشعب يتناول كل ما يمارسه وينظم حياته كعضو اجتماعي. والواقع أن تدخل الحكومة في الحياة الفرد يبدأ قبل مولدة ويمتد لما بعد وفاته فالحكومة تنظم العلاقات الشخصية والزواج ودوره في هذا الشأن عادة يمتد لأبعد بكثير من مجرد تنظيم إجراءات العقد الرسمي للزواج[1].

أمثلة:

الحكومة في بعض الدول تتدخل في تخطيط أو تنظيم الأسرة الذي يعني يسمح للزوجين بإنجابهم فالمعروف أن الصين والهند مثلاً من الدول التي اتخذت إجراءات مشددة للحد من الزيادة السريعة في عدد السكان ولجأت في سبيل ذلك لإتباع أساليب سلطوية أشار بعضها استياء إن لم يكن استهجان. ومن

[1] وليد البهجة، " السياسة العامة"، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3Jl4jTZ بتاريخ: 2023/01/29.

الواضح أن تنظيم الرعاية الصحية لا يقتصر على ما قبل بل يمتد لكل مراحل النمو والتطور من الطفولة للشيخوخة وقد يترتب على ما تقوم به الحكومة لتنظيم وتوفير مستوى عال من الخدمة الطبية أن يقضي حياة تتميز بمستوى صحي جيد.

وحتى وفاة الفرد وإجراءات وأسلوب ومكان دفنه لأتخرج عن نطاق سلطة الحكومة فهي التي تقرر الإجراءات التي تتبع في حالة وفاة وما يمكن ومالا يمكن عمله بالنسبة للمتوفى وتركته بل إن الحكومة تتولى متابعة التصرف في تركة المتوفى لسنوات طويلة بعد وفاته ضماناً لحقوق الدولة والقصر من خلفه.

ما تقدم مجرد أمثلة لمدى تشعب وتغلغل دور الحكومة ونفوذها في حياة الفرد في المجتمع الحديث ولا يخفى وجود تفاوت نسبي كمي ونوعي بين الحكومات في الدولة المختلفة تبعاً لأنظمتها السياسية والعقائدية والإدارية إلا أنه لإخلاف في أن تفاعل الحكومة مع المواطنين تفاعل شامل في كافة حياتهم.

هذا التفاعل بين الحكومة من ناحية المواطن والمجتمع ككل من ناحية تتم عن طريق سياسات عامة تقررها الحكومة وتضفي عليها الشرعية وقوة الإلزام القانوني، ويقوم بتنفيذها أجهزة الإدارة العامة في السلطة التنفيذية . بناًء عليه:

فالسياسة العامة هي المنظم لما يمكن ومالا يمكن للفرد أن يمارسه والكيفية التي يمارس بها ما يريد. وهو المحدد لعلاقات الفرد مع الحكومة والغير. وهي الأدوات التي تستعملها الحكومة لتنظيم حياة الأفراد في المجتمع. وبصفه عامة تعتبر السياسات العامة الوسائل التي تعتمد عليها الحكومة في ترجمة فلسفتها وأهدافها الحكومية بواقع عملي.

حاول المعنيون من علماء السياسة والإدارة العامة والاجتماع أن يربطوا مفهوم السياسة العامة بقضايا الشؤون التي تتمثل بالحاجات والمطالب والقضايا والمشكلات على الرغم من وجود تفاوت وتباين في وجهات النظر حول الأسس التي ينطلقون منها عند تعريفهم للسياسة العامة، فهناك من عرف السياسة العامة من منظور القوة بأنّها من يحوز على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد والمكاسب والقيم والمزايا المادية والمعنوية وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية بفعل ممارسة القوة أو النفوذ والتأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوذين على مصادر القوة، وهناك من عرف السياسة العامة من منظور توزيع القيم (الحاجات المادية والمعنوية) في المجتمع بطريقة سلطوية أمرة من خلال القرارات والأنشطة الالزامية الموزعة لتلك القيم في اطار عملية تفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية، وقسم ثالث يعرف السياسة العامة من منظور الحكومة باعتبارها تلك الوسائل المعتمدة من خلال الحكومة في سبيل إحداث تغييرات معينة داخل النظام الاجتماعي للدولة[1].

لقد تعددت تعاريف السياسات العامة وذلك تبعا للاختلاف مداخل دراستها منها:

[1] سعد علي حسين التميمي، «السياسات العامة في ماليزيا: قراءة في آليات صنعها وخصائصها»، ص ص 01-02.

أولا: وفقًا للمفهوم العام: وفيه:

أ: السياسة العامة من منظور ممارسة القوة: هي القدرة التي يحظى بها شخص ما للتأثير على الأفراد والجماعات والقرارات ومجريات الأمور (الإكراه– المال– المنصب– الخبرة الشخصية).

ولقد عرف **هارولد لاسويل** السياسة العامة: من يحوز على ماذا ومتى؟ وكيف؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموراد والمكاسب المادية والمعنوية وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية بفعل ممارسة القوة والنفوذ والتاثير بين افراد المجتمع من قبل المستحوذين على مصادر القوة.

ب: السياسة العامة من منظور تحليل النظام: يمثل النظام وحدة كلية مؤلفة من مجموعة من نظم فرعية تشكل فيما بينها نسقا من العلاقات المتبادلة، فعرفها العالم **دافيد استون:** بأنَّها توزيع القيم (الحاجات المادية والمعنوية) في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة من خلال القرارات الإلزامية في اطار تفاعل بين المدخلات والمخرجات والتغذية الراجعة.

حيث أنّ:

المدخلات تمثل(مطالب الافراد أو دعمهم) المخرجات تمثل (القرارات والأنظمة الملزمة للأفراد)

التغذية الراجعة تمثل (ردود افعال الافراد حيال المخرجات).

ج: السياسة العامة من منظور الحكومة: بوصف الحكومة سلطة تمارس السيادة في الدولة لأجل حفظ النظام وتنظيم الأمور داخليا وخارجيا فالسياسة العامة ينظر لها كممارسة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات العامة داخل الاجهزة والمؤسسات الحكومية وكيفية انسياب العلاقة بين التشريع والتنفيذ والقضاء.

فإنَّ السياسة العامة يمكن النظر اليها من خلال كونها ممارسة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات العامة في سبيل صيانة بنيتها التنظيمية وممارسة أعمالها لأجل حفظ النظام والأمن لمجتمعها داخليا وخارجيا.

عرفها هنري توني: (تلك الوسائل المعتمدة من خلال الحكومة لإحداث تغييرات معينة داخل النظام الاجتماعي للدولة.

عرفها دي كوسيولاس: (تلك القرارات والخطط التي تضعها الهيئات الحكومية لآجل معالجة القضايا العامة في المجتمع)

ولذلك يمكن وصف السياسة العامة بأنّها خيارات الحكومة من النشاطات التي تخدم المصلحة العامة، عن طريق موقف أو مواقف للحكومة في مواجهة مشكلة عامة:

- **الصمت:** عن التعبير وتجاهل الجدل القائم وعدم الاستجابة للمطالب العامة؛
- **التصريح:** علنا وشفاهة من خلال المسئولين الحكوميين (القيادة السياسية) لتوضيح موقف معين؛
- **إصدار:** القرارات التشريعية أو التنفيذية بخصوص المشاكل التي تواجه المجتمع أو التي ترغب المجتمع في تحقيقها من خلال جهود المؤسسة الحكومية.

فالحكومات على هذا الأساس تقوم بالعديد من الأنشطة والأعمال التي من شأنها تحقيق طموحات الأفراد والجماعات في مجتمعها مثل: التعليم، الصحة، الدفاع، الإسكان... وعلى غرار:

1-تنظيم وحل النزاعات والصراعات في المجتمع؛

2-تنظيم المجتمع لمواجهة صراعات خارجية؛

3-توزيع الثروة والخدمات والمراكز؛

4-فرض وتحصيل الضرائب بقوة الإلزام.

فهي (الحكومة) تمتلك من السلطات ما يمكنها من تحقيق أنشطتها وإلزام الأفراد بالانصياع – الإذعان– لها.

ثانيًا: مفهوم الرواد:

مفهوم السياسات العامة: ظهر مفهوم علوم السياسات فى بداية الخمسينات وكان أول من استخدمه هو العالم الامريكى هارولد لا سويل. وتتناول هذه العلوم بصفة عامة الموضوعات المتصلة بعمليات اتخاذ القرارات الكبرى فيما يتعلق بالنظام العام.

وهناك عدة تعريفات لمفهوم السياسة العامة فقد عرفها **ايراشاركنسكى** بأنها القرارات الحكومية الأساسية التى تحدد وترسم حياة المواطنين."

وعرفتها **الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية** بأنّها: "مجموعة من الأهداف تصاحبها مجموعة من القرارات أو البرامج الأساسية تحدد كيف تصنع الاهداف وكيف يمكن تنفيذها".

وفى حين ركز **توماس داى** على عناصر السياسة العامة فذكر بأنها: "هدف أو مجموعة من الأهداف ومجموعة من الافعال تقود الى هذه الاهداف مع توافر اعلان النية حولها".

ولقد ابرز **ميشيل** اهمية الاختيار فحدد مفهوم السياسة العامة بأنَّه" الاختيار المتروي المدروس لأهداف جماعية ولوسائل تحقيق هذه الأهداف اعتمادا على قرارات عامة لها صفة سلطوية ملزمة لكل أعضاء المجتمع".

وهذا التعريف يتفق مع مفهوم **دافيد ايستون** لمفهوم السياسة العامة بأنها التخصص السلطوى للقيم على مستوى المجتمع ككل.

وعرّف **جيمس أندرسون** السياسة العامة بأنها" برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع"[1] كما عرَّفها **ديفيد أستن** عالم السياسات العامة الكندي بأنها "توزيع القيم في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة، من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم في إطار عملية تفاعلية بين المُدخلات والمُخرجات والتغذية العكسية[2].

---

[1] جيمس اندرسون، **صنع السياسات العامة**. (تر: عامر الكبيسي)، [د.د.ن]: دار المسيرة للنشر والوزيع والطباعة، [د.س.ن]، ص 15.

[2] كريمة عباسي، « مفهوم السياسات»، محاضرات في مقياس رسم السياسات وصنع القرار، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثانية ليسانس جذع مشترك علوم سياسية، ص01.

بينما عرّفها إيراشاكنسكي: "بأنّها القرارات الحكومية الأساسية التي تحدد وترسم حياة المواطنين"[1]، بينما ركّز توماس داي في كتابه الذي أصدره سنة 1992 بعنوان: فهم السايسات العامة" على أنّها: " اختيار الحكومة للقيام بعملٍ ما او الامتناع عن القيام به".

أمَّا **جابرييل ألموند** فقد عرَّفها على أنَّها مثل" محصلة عملية منتظمة عن تفاعل المدخلات –مطالب + دعم –مع المخرجات – قرارات وسياسات للتعبير عن أداء النظام– السياسي في قدراته الاستخراجية والتنظيمية، التوزيعية الرمزية." لذا فإنّ صنع السياسة العامة تتضمن العديد من المتغيرات من توفير الموارد والإجراءات التي تقوم بها مؤسسات وأشخاص كلٌ حسب موقعه في النظام السياسي ككل، ويجري بالتفاعل مع الظروف البيئية كالثقافة السياسية والظروف الاجتماعية والاقتصادية، والمؤثرات الرسمية وغير الرسمية التي تؤثر في هذه العملية[2].

إنَّ السياسة العامة هي أداة الحكومة في تنظيم الأفراد وحماية المجتمع والدولة وفي تحقيق الأهداف العامة، وأياً كان هدفها فالسياسات العامة أو الحكومية تأثير نوعي كبير على حياة الأفراد والمجتمع. وهو تأثير إيجابي وسلبي في وقت واحد ولكن بدرجة مختلفة فقد يكون تأثيرها إيجابي على البعض وسلبي على البعض الأخر بل وقد تتفاوت كذلك درجة التأثير من شخص لأخر.

المقصود بالتأثير الإيجابي أن تطبيق السياسة العامة يترتب عليه انتقال فرد أو الجماعة المستفيدة من وضعها الحالي لوضع أفضل، إلَّا أنّه بجانب الآثار الإيجابية يوجد دائماً جانب سلبي بسبب أن كل تدخل حكومي في حياة الأفراد حتى وإن كان لصالحهم له ثمن يفرض عليهم تضحية؛ قد تكون مادية أو غير مادية.

نخلص من ذلك إلى أن السياسة العامة التي تقررها وتنفذها الحكومة تتميز بالتنوع والشمول والتغلغل الذي يمس كافة جوانب الحياة في المجتمع وإن من أهدافها تنظيم حياة الأفراد وحل مشاكلهم وتوفير مطالبهم وإن لها تأثير مباشر وغير مباشر إيجابي وسلبي في وقت واحد.

وأخيراً فإنَّ لها مغزى ومعنى موضوعي يتعلق مباشرة بنوع مستوى حياة الأفراد في المجتمع أو ما يتمتعون به أو يحرمون منه بالمقارنة بمجتمعات أخرى.

ورسم سياسات حكومية أو عامة لحل مشاكل المجتمع؛ هي عملية سياسية في المقام الأول وتتميز بالصعوبة والتعقيد، وتختلف طبيعة وإجراءات رسم السياسة العامة من دولة لأخرى تبعًا للنظام السياسي ودور الأجهزة الحكومية وغير الحكومية في كلاً منها.

فالسياسة العامة: هي تفاعل ديناميكي معقد يتم في إطار نظام فكري بيئي سياسي محدد تشترك فيه عناصر معينة رسمية وغير رسمية يحددها النظام السياسي وأهم هذه العناصر هي:

1/ دستور الحكم في الدولة؛

---

[1] لزهر بن عيسى، مرجع سابق، ص 04.

[2] كريمة عباسي، مرجع سابق، ص ص 01-02.

2/ الأيديولوجية أو الفلسفة السياسية الحاكمة؛

3/ السلطة التشريعية؛

4/ السلطة القضائية؛

5/ الأحزاب السياسية؛

6/ الصحافة والرأي العام.

ويركز الباحث السياسى على سمتين أساسيتين لتحليل السياسات العامة:

السمة الأولى هى المدخل العلمى المتعدد **والسمة الثانية:** هى نزوعها نحو **ترشيد القرار** ولذلك فنحن نرى أنَّ تحليل السياسات العامة هو: (بحث علمى تطبيقى للعلم الاجتماعى يستخدم مناهج بحثية متعددة لكى ينتج معلومات أساسية تتعلق بسياسة ما تؤدي إلى حل المشكلات الخاصة بالفعل السياسى).

وتحليل السياسات بالمعنى الدقيق للكلمة يهدف الى توضيح الآثار التى يمكن ان تترتب على اختيار أحد البدائل سواء اكانت آثارا متوقعة قبل أو بعد تطبيق السياسة .لذلك فتحليل السياسات العامة لا يكتفى بدراسة مضمون السياسة وإنَّما يتطرق الى كيفية صنعها وتكلفتها وبدائلها وكيفية تنفيذها ومطابقة الاهداف المعلنة والنتائج العملية لتطبيق ثم تحليل الآثار المتوقعة وغير المقصودة من تنفيذ سياسة ما.

معنى ذلك أن رسم السياسة العامة ليس عملية سهله بل هي عملية على درجة من الصعوبة والتعقيد (فوضع السياسة العامة عملية حركية بالغة الحساسية والتعقيد وتشمل على العديد من المتغيرات والمؤثرات وعوامل الضغط التي يؤدي تداخلها وتفاعلها المستمران إلى إنتاج سلسلة من ردود الفعل التي تنصرف بدورها لكل جوانب العمل داخل النظام السياسي).

والسياسات العامة هي وسيلة لتحقيق **أهداف النظام السياسى وغاياته**– les Buts et les fins du système politique – وهى تعكس توازنات القوى السياسية الفاعلة والمؤثرة فى النظام السياسى. ومن هنا كان ارتباطها بالقيم والإيديولوجية والأهداف السياسية التى تتبناها النخبة الحاكمة، والقيم والأهداف السياسية البديلة التى تتبناها أحزاب وقوى المعارضة.

وعلى ذلك فالتعريف الإجرائي الذي نعتمده للسياسة العامة هو: **هي كلُّ ما يخرج من النظام السياسي من قوانين وقرارات ولوائح بغض النظر عن طبيعة هذا النِّظام، قد يكون ملكي وقد يكون جمهوري، وقد يكون عشائري قبلي، وقد يكون جماهيري من خلال المؤتمرات الشعبية واللّجان الشَّعبية، والسياسة العامة لذلك وظيفة ونشاط في غاية الغموض كونها تشمل في إعدادها وتطبيقها خطوات وإجراءات يشارك فيها العديد من جماعات ومؤسسات الرسمية وغير الرسمية.**

ثالثًا: خصائص السياسة العامة:

بعد التعرض لمختلف التعاريف المتعلقة بالسياسة العامة، يمكن التطرق لأهم الخصائص التي تميزها عن غيرها من السياسات والنشاطات التي يمكن وصفها والتعرف عليها، وأنّ إيرادنا لبعض هذه

الخصائص سوف يمكننا من تمييز السياسة العامة (public policy) عن غيرها من القرارات الحكومية، ولكن لا يجب التعامل معها كمسلمات للحفظ، ولكن كبداية يستطيع الطالب من خلال التعامل معها بعين ناقدة، أن يخرج بخصائص جديدة أو على الأقل تعديل وإعادة النظر فيما هو موجود وهي كالآتي[1]:

- سياسة هادفة ومقصودة بعيدة عن التصرفات العشوائية؛
- أنها سياسة ذات برامج وأعمال منسقة تصدر عن القادة الحكوميين وعلى سبيل المثال تشمل مراسيم صادرة لتشرع القوانين وكذلك الخطوات المتعددة او المنفذة لهذه القوانين؛
- تمثل سلسلة طويلة من النشاطات والقرارات الحكومية المترابطة، التي تعني أكثر من مجرد قرار، وهذا يعني مثلًا أنّ قرار إعطاء طالب منحة دراسية لا يعتبر في حد ذاته سياسة عامة، ولكنّه واحد من القرارات العديدة التي تتم في إطار سياسة تعليمية معينة؛
- يجب أن تتجسّد أو يعبر عن السياسة العامة وقد يعبر عنها بتصريح عام (public statement) أو تنظيمات او لوائح رسمية وفي حال تجاهل الحكومة للمشكلة ولمتناعها عن القيام بعمل ما لحلها، لا تحتاج السياسة لتجسيدها أن تصدر في قانون، فالسكوت عنها في حد ذاته يمثل تعبيرًا عن تلك السياسة؛
- تتضمن السياسة العامة ما تفعله الحكومة فعلًا، وليس ما تنوي عمله فقط، فإذا أصدرت السلطة التشريعية قرار أو قانونًا بإجبارية التعليم العام لكلّ الأطفال في سن معينة، ولكن القانون لم ينفذ في الواقع فإنّه من الممكن القول أن التعليم الإجباري العام ليس من سياسات الحكومة، ولكن لا يمنع هذا من القول بانَّ هناك سياسة رمزية للتعليم العام؛
- عدم التدخل الحكومي، السياسة السلبية، تكون سياسة عامة حينما تقصد الحكومة عدم التدخل في قضية تمثل شأنًا عامًا وهناك طلب لهذا التدخل واستمر عدم التدخل لفترة زمنية طويلة، ويختلف هذا الوضع عن عدم التدخل الحكومي في موضع معين لم يصبح قضية عامة، فمثلًا إذا لم تقم الحكومة بعمل شيء محدد لمكافحة مرض الإيدز لعدم وجود طلب عام لمثل هذه السياسة، فلا يصبح تصرف الحكومة في هذه الحالة سياسة عامة سلبية.

بينما ترى الأستاذة عباسي كريمة بأنّ أهم خصائص السياسة العامة هي[1]:

أولا: تشمل السياسة العامة جميع القرارات الفعلية المنظمة والضابطة والمعالجة لمشكلة ما والتي تصدرها المؤسسات الحكومية كما تشمل ما تنوي الحكومة أن تفعله أو تعد لفعله فالمشاكل المجتمعية لا تصبح سياسة عامة إذا لم تقم الحكومة بنيتها وإصدار قوانين أو قرارات بشأنها والتي تعمل على تحديد أهدافها وتنظيم سير نشاطها.

---

[1] لزهر بن عيسى، مرجع سابق، ص 19.
[1] كريمة عباسي، مرجع سابق، ص 02.

ثانيًا: السياسة العامة هي تمرين سُلطوي وعقلاني يقصد منه التنبؤ بالمستقبل أي أنها عملية مستقبلية عامة، أي تتنبأ بكل التغيرات والاحتمالات والتكنولوجية والسياسية التغيرات التي تحدث بالمستقبل على مستوى القيم والأخلاق.

ثالثًا: السياسة العامة تتم في إطار تنظيمي محدد له صفة دستورية قانونية وارتباطها ما يجعلنا نميز بين السياسة العامة وباقي السياسات الأخرى التي تتخذ في أطر تنظيمية أخرى غير الإطار الحكومي؛ مثل سياسات المؤسسات الخاصة.

رابعًا: يتم وضع السياسات العامة بالإشتراك مع الفواعل والجماعات المختلفة الموجودة في المجتمع، أي أنه لا يوجد فاعل سياسي وحيد يتولى وضع ورسم السياسات العامة بل هناك مجموعة من الفواعل التي تتدخل في ذلك وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة.

خامسًا: السياسة العامة هي مجموعة الأعمال والأفعال التصرفات والتوجهات المنطقية والعقلانية الصادرة عن القادة والمسؤولية الحكومية بتأثير ومشاركة من قبل فواعل سياسية، ولا بد أن تكون مجموعة من الأعمال ذات طابع مجتمعي شمولي.

سادسًا: السياسة العامة لا بد وأن تكون لها مقاصد وأهداف تسعى إلى تحقيقها وبلوغها الأمر الذي يجعل السياسات بمثابة بلورة الإرادة الشعبية.

سابعًا: لا يمكن أن نستغني عن السياسة العامة، حيث إنّ انعدام سياسات عامة قد يؤدي إلى إزدواجية أو تعارض في القرارات وأساليب العمل وهذا من شأنه أن يبدد الإمكانيات المتوفرة ويقلل فرص تحقيق الأهداف المسطرة بالكفاءة والفعالية المطلوبة.

ويرى الدكتور عبد الرحيم محمد بأنّ أهم سماتها هي[1]:

1- تحدد السياسة العامة على أساس القضايا التي لها اهتمام عام وتخص قطاع كبير من المجتمع.
2- السياسات العامة قد تكون في شكل كل لائحة أو قانون أو مجموعة قوانين تتعلق بقضية أو مشكلة معينة.
3- يتم تحديد السياسات العامة نيابة عن الجمهور.
4- السياسات العامة الهدف منها حل مشكلة عامة.
5- تضع الحكومة السياسات العامة سواء كانت فكرتها أن فكرة جهات مثل الجمهور أو فئات أخرى داخل المجتمع.
6- السياسات العامة عملية مستمرة نتيجة التقييم المستمر للسياسات العامة فقد تحتاج إلى تعديلها أو صناعة سياسات عامة جديدة، ونظرا لاستمرارية القضايا في المجتمع.
7- السياسات العامة تتطلب مشاركة الحكومة لحل مشكلة معينة.

[1] عبد الرحيم محمد، « سمات السياسة العامة»، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3RKvfhW بتاريخ: 2023/02/09.

وأخيرًا يرى الأستاذ: علي بن علال أنّ أهم خصائصها ما يلي:[1]:

•السياسة العامة هي فعل للمؤسسة الحكومية، فهي تمثل البرامج والأفعال التي تقوم بها الحكومة وتصدر بشأنها قوانين وقرارات تحدد أهدافها، وبالتالي فهي تعبر عن التوجهات الإيديولوجية للحكومة.

•السياسة العامة ذات سلطة شرعية، فبمجرد إقرار سياسة عامة معينة يتم إصدار قانون أو مرسوم بشأنها يحدد طرق وكيفيات تنفيذها.

•السياسة العامة نشاط هادف ومقصود، فهي تشمل أعمال وبرامج موجهة نحو أهداف مقصودة، وبالتالي لا تشمل التصرفات العشوائية والعفوية التي تصدر عن بعض المسؤولين.

•السياسة العامة قد تكون إيجابية في صياغتها كما قد تكون سلبية كذلك، فهي قد تأمر بالتصرف باتجاه معين، وقد تنهى عن القيام بتصرفات غير مرغوبة، فالحكومة مثلا قد تتبنى سياسة عدم التدخل أو رفع اليد إزاء قضية ما.

•تهدف السياسة العامة إلى تحقيق المصلحة العامة، وليس المصالح الخاصة، والمصلحة العامة تقتضي استفادة أكبر عدد من الجمهور المقصود من وراء السياسة المطبقة.

•السياسة العامة هي توازن بين الفئات والجماعات المصلحية، لأنَّها تمثل خلاصة التفاعلات داخل البيئة من أحزاب سياسية ونقابات وجماعات مصالح، مما يجعلها محلا للصراع والتفاوض بهدف تحقيق أكبر المكاسب والمنافع.

•السياسة العامة تمتاز بالإستمرارية، بمعنى أن صانعي السياسة لا يقومون في العادة بإعداد برامج جديدة كُلِّيًا، وإنَّما يكتفون في أغلب الأحيان بإدخال تعديلات جزئية على ما هو مطبق من سياسات وبرامج.

•السياسة العامة هي استجابة واقعية ونتيجة فعلية، فهي تعبر عن قضايا واقعية تشكل مطالبا ملموسة، وبالتالي يجب عليها أن تكون تكوّن نتائجا ومخرجات قابلة للتطبيق على أرض الواقع.

•السياسة العامة تعكس ما يسمى بالجدوى السياسية، أي أنه لابد أن يتم تقييم السياسة العامة قبل الشروع في تنفيذها وتطبيقها على أرض الواقع، ويتم ذلك عن طريق طرح تساؤلات حول النتائج والأهداف المرجوة من هذه السياسات.

[1] علي بن علال، " عناصر وخصائص السياسة العامة"، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3lrZsGw بتاريخ: 2023/02/15.